كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

ليس لدينا «رفاهية المرض»!

دخلت لإحدى الصيدليات، (كحال السواد الأعظم الذي بات يرجئ مراجعة الطبيب إلى الحالات الاستثنائية التي تستأهل التضحية بمبالغ لم تعد بالقدر القليل)، لشراء حبوب لمعالجة حالة الالتهاب التي تسبب بها، وعلى ما يبدو عدوى انتشرت مؤخراً مع بداية موسم الشتاء الذي يزيد من وطأته كسل حكومتنا بتوزيع مخصصات مازوت التدفئة، لأكتشف عن طريق المصادفة سراً عظيماً حاولت وزارة الصحة إخفاءه والتكتم عليه بأنها قامت برفع أسعار الأدوية.

الزيادة كما جرت العادة في كل المرات السابقة التي اعتدنا تواليها وضمن فترات باتت تقصر مرة تلو الأخرى، لم تكن بسيطة، وتراوحت بين ٧٠ و١٠٠ بالمئة.

حالة رفع الدواء قد تكون بعيدة بعض الشيء عن هذا الواقع إذ إنه من الطبيعي أن يتوقف صاحب المعمل عن الإنتاج في حال الخسارة، وأن يطالب بأن تتناسب أسعار المستحضرات التي ينتجها مع أسعار التكلفة التي تعرضت فعلاً في السنوات الأخيرة لتضخم لم تستطع الحكومة أن تجاريه باحتساب التكلفة التي وفقاً لواقع الصرف.

الحل الذي كانت الحكومة تعمل وفقه في السنوات السابقة لم يلق النجاح وكان من المستحيل أن يستمر، عبر قيامها بالضغط على منتجي الأدوية لقبولهم بالإبقاء على التسعيرة أقل من التكلفة وهو الأمر الذي لم تقبله على المنشآت المملوكة من قبلها في كل المجالات بما فيه مجال الصناعات الدوائية، إذ إنها تقوم بشكل دوري برفع أسعار المنتجات المنتجة من تاميكو وبما يتناسب مع التكلفة وتحقيق هامش من الربح.

فمن الطبيعي توقف المعامل عن العمل عند الخسارة وبالتالي لن يعود هناك أدوية من صناعة وطنية تكفي احتياج المواطنين، الأمر الذي سيضطر الكثيرين للتوجه إلى الأدوية المهربة غير المعروفة الموثوقة وتكبد مبالغ من المؤكد أنها ستكون مرهقة جداً، إذا ما الطبيعي أن يتم رفع أسعار الأدوية بما يتيح استمرار إنتاجها، وأن تكون النتيجة عجز الكثيرين عن اقتناء العلاج اللازم مع ارتفاع سعره، لنصل بالمحصلة إلى أن المشكلة الوحيدة التي تتقنها الحكومة جيداً هي دخل الموظف الذي بات لا يسمن ولا يغني من جوع، الأمر الذي علق عليه جاري الصيدلاني بغضب كظيم بأن المرض أصبح في يومنا هذا رفاهية ليست متاحة للجميع.

كلام جاري الصيدلاني بقي يدور في خلدي وأنا أتذكر حالاً بات غير الحال، وأنه كان فيما مضى في بلادي، تعتبر السيارة الفارهة وامتلاك المنزل في الأحياء الراقية رفاهية قد لا تكون متاحة للكثير من أبنائه، ومع مرور سنوات الحرب وازدياد تبعات الحصار الاقتصادي بدأت القائمة بالاتساع، حتى بات الركوب بسيارة الأجرة نوعاً من الرفاهية.

لم تقف كرة التضخم حتى اليوم عند حد واضح فما زالت مع كل قلبة يومية لها تتسع لتضيف الصنف تلو الآخر إلى قائمة الممنوعات (الرفاهيات)، مروراً بالكهرباء والدفء بالشتاء، حتى وصلنا إلى وقت باتت فيه طبيات الطعام والشراب عند السواد الأعظم من الناس من الرفاهيات.

يأس الكثيرين لم يعد حتى يدفعهم إلى التساؤل عن سبب الارتفاعات المتتالية للأسعار في كل السلع والخدمات العامة والخاصة، رغم أن السواد الأعظم يعرف أنه لا يوجد أي مبررات اقتصادية لهذه الارتفاعات الحاصلة، فسعر الصرف على استقرار منذ شهور، ولم يشهد أي تحركات قوية من شأنها أن تنعكس على واقع التسعير، وحوامل الطاقة مازالت على السوء نفسه الذي يتشكل وفق كل موسم وفصل.

ناهيك عن تذليل الدولة للكثير من الحجج التي كان يتعلل بها الكثير من التجار كالمنصة والحواجز و.. ، لم ينعكس على أي انخفاض أو حتى تثبيت للأسعار؟

بحسبة بسيطة يتضح أن راتب الموظف بات لا يكفي ثمناً لوجبة جاهزة، ولا حتى عاد يغطي إفطار عائلة متوسطة الحجم بالحد المأمول من التنوع والتغذية لأسبوع، حتى بات أماله تضيق بالتاح من الاحتياجات، ومن قدرة الحكومة على التدخل لمساعدته في تأمين أدنى متطلبات الحياة، ولا حتى في قدرتها على ضبط جشع الأسواق والتجار، حتى وصل به الحال إلى درجة يخشى فيها أن يأتي وقت تصبح به شربة الماء رفاهية!

السادة في الحكومة.. المشكلة في الدخل.

العائدون إلى منازلهم في الوعر يشتكون تدني الخدمات

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن» ١٢ ألف عائلة عادت إلى منازلها وترميم ٢٠٠ منزل عن طريق المنظمات والجمعيات

إزالة ١٢ بناءً آيلاً للسقوط وترحيل ٣٩٢ ألف متر مكعب من الأنقاض

حمص - نبال إبراهيم

اشتكى عدد من الأهالي العائدين إلى منازلهم في حي الوعر لـ«الوطن» معاناتهم من تدني بعض الخدمات الأساسية في حيهم على الرغم من عودتهم إلى منازلهم منذ عدة أعوام مضت بعد أن كانت العصابات الإرهابية قد هجرتهم منها.

وأشاروا إلى أن الكثير من الأهالي الذين لم يعودوا إلى منازلهم حتى الآن يرغبون في العودة إليها، لكن نقص الخدمات بالحي وعدم مقدرتهم المادية على إعادة تأهيل منازلهم وترميمها من جديد يعوقان عودتهم إليها على وجه الخصوص.

رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب بين لـ«الوطن» أن عدد العائلات التي عادت إلى منازلها في منطقة الوعر في كل من حيي (الميماس وحمص الجديدة) وصل إلى ١٣ ألف عائلة منذ إعادة الأمن والاستقرار إليه وحتى تاريخه، منها ٧ آلاف عائلة عادت إلى حي الميماس وتشكل نسبة ٦٠ بالمئة من إجمالي عدد العائلات بالحي بما فيها سكان بساتين الوعر، و٦ آلاف عائلة عادت إلى حمص الجديدة وتشكل نسبة ٣٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان في الحي.

وبين البواب أن مجلس المدينة قام خلال الأعوام الماضية بترحيل الأنقاض وإزالة السواتر الترابية التي خلفتها العصابات المسلحة في حي الوعر (الميماس وحمص الجديدة)، وتم العمل على فتح كل الشوارع بالحي التي ترتبط مع باقي أحياء المدينة وإعادتها إلى ما كانت عليه بهدف تحفيز الأهالي إلى العودة لمنازلهم وإعادة ترميمها.

وأكد أنه تم ترحيل كمية ٣٩٢ ألف متر مكعب من الأنقاض من كلا الحيين، منها ١٩٢ ألف متر مكعب تم ترحيلها من الوعر القديم «الميماس» و٢٠٠ ألف متر مكعب تم ترحيلها من الوعر الجديد «حمص الجديدة».

وأوضح البواب أن مجلس المدينة نفذ العديد من العقود والأعمال الخدمية الأساسية من كهرباء ومياه وصرف صحي وهاتف أرضي وغيرها بنسب جيدة وذلك تسهيلاً لعودة الأهالي المهجرين، بحيث بلغت نسبة تنفيذ أعمال شبكة الكهرباء في كلا الحيين (الميماس- حمص الجديدة) بحدود ٥٠ بالمئة، ونسبة تنفيذ شبكة الهاتف الأرضي فيهما نحو ٩٠ بالمئة، وترميم الشوارع نحو ٦٠ بالمئة، وأعمال صيانة الإنارة بحدود ٢٠ بالمئة، وأعمال تجهيز الحدائق وواقعها بنحو ٤٠ بالمئة، وواقع المصارف المطرية وأغطية الريكارات نحو ٤٠ بالمئة، مبيناً أن واقع شبكتي المياه والصرف الصحي جيد، ووضع النظافة جيد ويوجد ما يزيد على ٢٠٠ حاوية في كلا الحيين وترحل بشكل يومي منها أكثر من ٨٠ حاوية في الميماس وما يزيد على ١٢٠ حاوية في حمص الجديدة.

وأشار البواب إلى أن مجلس المدينة قام بإزالة ١٢ بناءً كان آيلاً للسقوط ويهدد السلامة العامة والمرورية في كلا الحيين منها ٧ أبنية آيلة للسقوط في الميماس و٥ أبنية آيلة للسقوط في حمص الجديدة وبقي ١٣ بناء بحاجة إلى إزالة.

ولفت إلى أنه تم ترميم نحو ٢٠٠ منزل عن طريق المنظمات والجمعيات الخيرية في حي الوعر القديم «الميماس»، وأنه يتم حالياً السعي من مجلس المدينة لإعادة دخول الجمعيات والمنظمات إلى الحي لترميم ما تبقى من المنازل التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.

وأشار البواب إلى أن إجمالي عدد المدارس في الخدمة ١٥ مدرسة منها ٧ مدارس بحي الميماس و٨ مدارس في حمص الجديدة، وباقي ٢٠ مدرسة ما زالت خارج الخدمة وبحاجة إلى ترميم، وأن إجمالي عدد المشافي التي بالخدمة ٣ مشاف في حي الميماس وباقي مشفى بالحي خارج الخدمة قيد الإنجاز حالياً، ويوجد مشفى آخر في حمص الجديدة أيضاً خارج عن الخدمة حالياً وقيد الإنجاز، وبالنسبة للأفران يوجد مخبز احتياطي بالخدمة في حي الميماس، إضافة إلى وجود ٥ روضات أطفال في الحيين وروضة واحدة أخرى بحاجة إلى إعادة ترميم.

وأضاف البواب: إن حي الوعر يحوي العديد من مراكز الخدمات العامة المهمة منها (القصر العدلي ومديرية حمص الجديدة وبنك الدم والاستشعار عن بعد ومديرية البيئة)، إضافة إلى صالة خدمة المواطن ومجمع للسورية للتجارة ومقسم للهاتف ومركز لطوارئ الكهرباء، علاوة عن وجود مركز إطفاء إلا أنه خارج الخدمة حالياً ومستوصف طبي في كل حي، وهما بحاجة إلى ترميم، ناهيك عن وجود كل من المعهد الصحي والمعهد الشرعي والمعهد الفندقي بالحي، إضافة إلى مقر مدرسة الصم والبكم وجمعيات خيرية عديدة منها الميتم الإسلامي ورعاية الطفل والبر والرجاء للمعوقين ونقطة للهلال الأحمر السوري.

وأكد البواب أن هناك بعض المشاكل الخدمية التي تعوق عودة باقي الأهالي إلى منازلهم، أهمها عدم استكمال صيانة أعمال الشبكة الكهربائية والمياه والصرف الصحي، وعدم دخول الجمعيات والمنظمات الإنسانية للمساعدة في إعادة ترميم منازل المواطنين الذين يرغبون في العودة، إضافة إلى استكمال ترميم الشوارع وصيانة الإنارة والحدائق، مشيراً إلى أن مجلس المدينة يقدم جميع التسهيلات والخدمات للأهالي العائدين وفق الإمكانات المتاحة.

كلام رسمي جداً

«الزراعة»: القطعيات للأشجار الحراجية والمثمرة في المناطق غير الآمنة في السويداء

ورد إلى جريدة «الوطن» رد من وزير الزراعة

إشارة إلى ما نشر في جريدة «الوطن» بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٢٣ تحت عنوان: مزارعون يقطعون أشجارهم المثمرة في السويداء»

نبين ما يلي:

من خلال المتابعة والتنسيق مع مديرية زراعة السويداء والجولات الميدانية للمعنيين في المديرية لم يتم لحظ أي حالات قطع لأشجار التفاح أو الزيتون لسبب يتعلق بغلاء مستلزمات الإنتاج كما ورد في المقال، ولكن يوجد بعض القطعيات في المناطق غير الآمنة ضمن المحافظة سواء كانت أشجاراً حراجية أو مثمرة.

وبينت مديرية الزراعة أن ارتفاع تكاليف الإنتاج أدى إلى تراجع اهتمام بعض الفلاحين ببساتينهم.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بالتفويض مدير الاتصال والدعم التنفيذي

محطة المعالجة في مصياف قيد التشغيل التجريبي.. ومحطة سلمية بالطاقة الشمسية

مدير شركة الصرف الصحي لـ«الوطن»: تنفيذ الملاحظات الفنية التي حالت دون استلام المحطة خلال «مهلة» الوزير

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن المدير العام لشركة الصرف الصحي بحماة فادي عباس لـ«الوطن»، أن فرع الشركة العامة للبناء والتعمير بحماة المنفذ لمحطة معالجة مياه مجاري مصياف أنهى عمله في تنفيذ الملاحظات الفنية التي حالت دون استلام المحطة بشكل نهائي، وذلك خلال مدة الشهر التي حددها لها وزير الموارد المائية أثناء تفقده أعمال المحطة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول الماضي.

وأوضح عباس أن الشركة المنفذة تعمل حالياً على تعبئة أحواض المحطة، وتجربتها لمدة ٤ ساعات متواصلة، لتعمل كل أجزائها مع بعضها.

وتمنى عباس أن يكون التشغيل التجريبي ناجحاً، ليصار بعده إلى وضع المحطة في الاستثمار بعد كل تلك السنوات الطويلة من التأخر بالتنفيذ، لتحقق الغاية التي نفذت من أجلها في تخديم نحو ٧٠ ألف نسمة بمدينة مصياف وقرى ربعو وطير جملة وبقراقة والمزارع المحيطة بها ومدرسة المحاسبة، إضافة لرفع التلوث عن الينابيع ومجاري الأنهار والأراضي الزراعية، والاستفادة من المياه المُعالَجة في ري وسقاية المزروعات ورفد سد أبو بعرة بالمياه الصالحة للري، والاستفادة وزيادة القدرة الاستيعابية للمحطة لنحو ٥٠ ألف م٣ من المياه المعالجة يومياً.

وأضاف: أما الأعمال في محطة معالجة مياه سلمية فتمت بالتعاون مع منظمة الإسعاف الدولية، وشملت تركيب منظومة طاقة شمسية مؤلفة من ١٦٨ لوحاً مع تجهيزاتها، لتشغيل مخبر المحطة وبعض التجهيزات مثل محركات التهوية والمضخات، وتنفيذ صيانات لتجهيزات المحطة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو ١٠ آلاف م٣ من المياه المعالجة يومياً.

وعن المشروعات التي تنفذها الشركة لتخديم القرى والتجمعات السكانية، قال عباس: إن الشركة باشرت أيضاً تنفيذ عدد من المشروعات المهمة في منطقتي الغاب وريف حماة الشمالي ومدينة حماة، حيث يجري العمل على تنفيذ مشروع مهم للصرف الصحي بالتعاون مع منظمة «يونيسيف»، ويخدم عدداً من التجمعات السكانية بمنطقة الغاب، وهي بلدات وقرى طاحونة الحلاوة والتوبة بمنطقة فقرو وحي المسبل في عين الكروم وساقية نجم وتل النحل والعصائب وبطول إجمالي أكثر من ٥ كم، مع تأهيل بعض وصلات للصرف الصحي في حيي الأربعين وجنوب الملعب بحماة، بالتعاون مع منظمة أوكسفام الدولية، إضافة إلى بعض وصلات الصرف الصحي في مدينة طيبة الإمام وبطول ٥٠٠ م.

وعن مشروع بلدة سيفانا بريف مصياف بيّن عباس أن الغاية الأساسية من المصب رفع تلوث الصرف الصحي عن المنطقة، وهو يمتد لمسافة تتجاوز ٣ كم من المدخل الغربي لبلدة سيفانا باتجاه شمالها، وينتهي إلى المحور الإقليمي حرمل - الزعالية المنفذ والمستثمر والذي ينتهي بدوره إلى محطة المعالجة المقترحة.

أما مصب بلدة الرصافة الذي يتم تنفيذه وفق عقد مبرم مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بحماة، فيشمل مد قساطل بيتونية باتجاه مصب البيضا بهدف رفع التلوث عن المنطقة وبتكلفة أكثر من مليار ليرة.

محامي عام إدلب لـ«الوطن»:

٦٢٦ شخصاً استفادوا من مرسوم العفو منهم ٢٢٠ بشكل كلي

محمد منار حميجو

أكد المحامي العام في إدلب زياد شريفة أن مرسوم العفو الذي أصدره الرئيس بشار الأسد شمل حتى الآن ٦٣٦ شخصاً، لافتاً إلى أن المطلق سراحهم فوراً ممن شمله المرسوم ٩ مواقيف، على حين بلغ عدد الدعاوى المستفيدة من المرسوم بشكل جزئي ٣٩٧، والمستفيدة بشكل كلي ٢٣٠ أي إن العقوبة سقطت بشكل كامل في هذه الدعاوى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين شريفة أن مرسوم العفو يبقى ساري المفعول بمعنى أن كل جريمة وقعت قبل يوم ١٦ من الشهر الماضي وينطبق عليها المرسوم فإنه يتم تشميلها بالمرسوم سواء بشكل كلي أو جزئي حسب الجريمة المرتكبة وبالتالي المرسوم ليس له مدة وأجل.

وبين شريفة أن المرسوم يساعد من ارتكب الجرائم والذين غرر بهم بارتكابهم بعض الجرائم بأن يعودوا إلى جادة الصواب، وخصوصاً البلاد بحاجة إلى كل أبنائها فكانت هذه المكرمة من السيد الرئيس لعودة هؤلاء الشباب إلى جادة الصواب وبالتالي يستفيد منهم المجتمع إضافة إلى أنهم يعودون إلى حياتهم الطبيعية.

وأشار إلى أن المرسوم نظر إلى وضع الحالات الإنسانية التي تشمل المرضى وخصوصاً مرضى العضال وكذلك كبار السن، لافتاً إلى أن مرسوم العفو كان إنسانياً بكل معنى الكلمة.

وأوضح شريفة أن المرسوم شمل عدداً كبيراً من جرائم الجنح غير الشائنة والمتعلقة بالأخلاق العامة، لافتاً إلى أن الدعاوى التي يوجد فيها حق شخصي كان تشميله بالمرسوم مشروطاً بإسقاط الحق الشخصي، لافتاً إلى أن المرسوم واسع ويعالج عدداً كبيراً من الجرائم حتى في جرائم الجنايات فمنها ما استفادت من ثلث العقوبة.